شؤون فلسطينية

فَصليّة فِكريّة لمعَالجة أحدَاث القضيّة الفِلسطينية وشؤونها المُختَلفة تّصدُر عن مَركز الأبحاث
في منظمة التحْرير الفلسطينيَّة

العدد 295 صيف، خريف 2026

رئيس مجلس الإدارة

د.محمد اشتية

الإشراف العام

د. منتصر جرار

مدير التحرير

د.نور بدر

هيئة التحرير

د.أيمن يوسف

د.عدنان ملحم

أ.فهمي الزعارير

سكرتير التحرير

د.يحيى قاعود

2026



تأسس مركز الأبحاث الفلسطيني في عام 1965 بمدينة بيروت، ليكون أول منصة فلسطينية رسمية مكرسة لاستدامة الذاكرة الفلسطينية وتوثيق سيرتها، فضلاً عن إنتاج الدراسات التي تسهم في تشكيل السياسات، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني على المستويين الوطني والدولي. جاءت نشأة المركز في سياق التحولات الكبرى التي أدت إلى الشتات، وتعرض القضية الفلسطينية لمحاولات طمس الهوية، خاصة بعد نكبة 1948، مما أوجب بناء صرح علمي مستقل يرد الاعتبار للحقيقة التاريخية ويقود الجهود البحثية لتحقيق المصلحة الوطنية.

يضطلع المركز بتقديم أبحاث علمية متماسكة، تستند إلى أدوات منهجية دقيقة، تسهم في تمكين صناع السياسات، والإعلاميين، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات الحقوقية من بناء رؤى متكاملة، تستشرف المستقبل، وتضع التوصيات العملية. وتقوم رسالته على إرساء أدوات تحليلية واستشرافية متطورة، تعتمد على فهم معمق للتحديات، وتقديم رؤى بديلة قائمة على البيانات الدقيقة، والرصد المستمر للتحولات المحلية والإقليمية والدولية.

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية
القدس- فلسطين
تلفاكس :9702966228 +
e-mail: info@prc.ps
http://www.prc.ps

Research Center P.L .O
Al Quds - Palestine
Telfax: +9702966228
e-mail: info@prc.ps
http://www.prc.ps

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة لمركز الأبحاث الفلسطيني
2026

المحتويات

الافتتاحية	**5**
المحور الأول: الحرب الإيرانية -الإسرائيلية-الأمريكية وتداعياتها الإقليمية	**13**
ما بعد الردع الخفي كيف غيّرت الضربات المباشرة قواعد اللعبة بين طهران وتل أبيب؟	13
اختبار التطبيع كيف هزت حرب غزة مسارات السلام العربية- الإسرائيلية؟	27
القضية الفلسطينية في الحسابات الإيرانية: توظيف أم تبنّ؟ المقاومة بين الورقة والثوابت: قراءة نقدية في علاقة إيران بالفصائل الفلسطينية	43
المحور الثاني: الضفة الغربية العنف والضم والمصير المجهول	**53**
الضفة الغربية خرائط السيطرة والعزل في ظل التوسع الاستيطاني	53
حين ينقض الداخل الإسرائيلي روايته الاستيطان والأبارتهايد في مرآة النقد الإسرائيلي	80
تراجع فاعلية القانون الدولي في ردع إسرائيل عن ضمّ الضفة الغربية	89
المحور الثالث: غزة جحيم الحاضر وضبابية المستقبل	**111**
غزة تحت الأنقاض: الأبعاد الإنسانية لكارثة بلا أفق	111
«مجلس السلام» ومعضلة الشرعية السياسية في مرحلة ما بعد الحرب	128

المحور الرابع: القضية الفلسطينية في ميزان التحولات الفكرية 146

أطوار فكرة الدولة الفلسطينية... الإشكاليات والمحددات والآمال 146

من مقاومة الاحتلال إلى تعزيز اليمين الإسرائيلي:
مراجعة نقدية لتجربة حماس 173

المحور الخامس: القضية الفلسطينية في ميزان المتغيرات الكبرى 187

«نقطة الانهيار» وإعادة تشكّل النظام متعدد الأطراف:
قراءة نقدية في التحولات البنيوية للنظام الدولي 187

الشرعية الدولية والعقوبات الشعبية كأدوات لحماية
الحقوق الفلسطينية: دراسة في الفرص والتحديات 202

فاعلية دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان 226

المحور السادس: الملاحق 239

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

المحور الرابع: القضية الفلسطينية في ميزان التحولات الفكرية

أطوار فكرة الدولة الفلسطينية... الإشكاليات والمحددات والآمال

ماجد كيالي*

دشّن اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك (أيلول/ سبتمبر، 2025) تحولاً تاريخياً كبيراً، معنوياً ورمزياً وقانونياً، طال انتظاره، لصالح الشعب الفلسطيني، مع الاعتراف الدولي بعدالة ومشروعية حقوقه، وبالمظالم المرتكبة بحقه[1]. تنبع أهمية هذا الاعتراف، في هذه الظروف، من اقترانه، في الرأي العام العالمي، باعتبار إسرائيل بمثابة دولة مارقة، ومنبوذة، ومعزولة، بتموضعها كدولة إبادة جماعية، ضد الفلسطينيين، إضافة إلى كونها دولة استعمارية واستيطانية وعنصرية، بتعريفها ذاتها كدولة يهودية، وليس كدولة ديمقراطية لكل مواطنيها.

كما تنبع من أن تلك النظرة باتت تشمل المجتمعات والحكومات، بما في ذلك الدول الغربية، وضمنها بريطانيا وفرنسا وكندا وأستراليا والمكسيك، وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، بدلالة تحذير الرئيس ترامب لإسرائيل من التأثيرات السلبية لسياساتها، وقوله لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بأن «إسرائيل لا يمكنها أن تحارب العالم، وهو يفهم ذلك جيدا».

وكانت الانتفاضة الأولى، أي انتفاضة «أطفال الحجارة» (1987-1993)، دشّنت ذلك التحول، بكشف إسرائيل على حقيقتها، في الرأي العام العالمي، كدولة استعمارية وعنصرية، وكسر الصورة التي روّجتها عن حالها، في سعيها لاحتكار مكانة الضحية في العالم، أو باعتبارها وكيلة ضحايا «الهولوكوست». في حين أن حرب الإبادة الجماعية الوحشية، التي ما زالت تشنّها، منذ أكثر من عامين، كشفت حقيقتها كدولة إبادة جماعية، تعتقل الشعب الفلسطيني، وتجوّعه، وتشرّده، وتقتله، وكدولة عدوانية، وفاشيّة، على خلاف ترويجها لصورتها كدولة مسكينة، محاطة بأعداء يهددونها، فإذا بها دولة جبارة تهدد الدول المجاورة لها، وأبعد من ذلك.

*كاتب وباحث ومحلل سياسي فلسطيني.

يستنتج مما تقدم أن العالم انتصر للفلسطينيين العزل من السلاح، الذين باتوا يحتلون مكانة الضحية، والمحرومين من الماء والكهرباء والغذاء والدواء والمأوى، والمقتولين بالجملة، والمغيبين تحت الأنقاض، والمشردين الهائمين على وجوههم، فهؤلاء حركوا الضمائر والمظاهرات والاعتصامات في عواصم ومدن الدول الغربية، التي شكلت حاضنة تاريخية لإسرائيل، وهم الذين اضطروا حكوماتهم، بخاصة في بريطانيا وفرنسا وكندا وأستراليا وبلجيكا والسويد وإسبانيا، والبرتغال، وسلوفاكيا، ولوكسمبورغ، ومالطا، للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، والانتصار لتضحياته.

في المحصلة، فإن هذا التحول الدولي، الذي تأخّر كثيرا، بخاصة من دول مثل بريطانيا وفرنسا وكندا وأستراليا، يوجه رسالة إلى إسرائيل مفادها، أن العالم، وبخاصة الدول الغربية، وكحكومات ومجتمعات، بات يتبرم من سياسات إسرائيل، التي يقودها نتنياهو وسموتريتش وبن غفير، وإنه لن يمكّن إسرائيل، كما مكّنها في العام 1948، من سلب الفلسطينيين أرضهم، وشطب وجودهم السياسي، وإخفائهم كشعب، من الخريطة.

في إشكاليات فكرة الدولة الفلسطينية

في مراجعة تاريخية لمشروع الدولة الفلسطينية، كخيار سياسي للحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، يمكننا ملاحظة أن ذلك المشروع لم يكن واضحاً، أو ناجزاً، أو مُجمَعاً عليه، طوال 60 عاماً من عمر تلك الحركة، إذ شهد عديداً من الأطوار والتحولات في الفكر السياسي الفلسطيني، نتيجة التغيرات في ظروف الصراع ضد إسرائيل، عربيا ودوليا.

وعلى الأرجح، فإن هذا الخيار أتى نتيجة تولّد قناعة لدى القيادة الفلسطينية بالاختلال الفادح في موازين القوى، لصالح إسرائيل، وإدراكها أن ثمة محددات وقيوداً عربية ودولية لا تتيح للفلسطينيين استثمار معاناتهم وتضحياتهم وبطولاتهم في إنجازات سياسية، كما بينت التجربة المديدة والمريرة، ما يتطلب منهم تكييف أهدافهم وأشكال عملهم مع تلك المحددات.

وكانت أشكال العلاقات العربية- الإسرائيلية قد تغيّرت على امتداد العقود الستة الماضية، بانتقالها من حالة العداء، أو الصراع، إلى حالة القبول، أو الاعتراف، ومن الانطلاق في الصراع من ملف 1948، أي ملف النكبة، بما فيه إقامة إسرائيل وولادة مشكلة اللاجئين، إلى ملف 1967، أي ملف إنهاء الاحتلال،

والصراع على شكل وجود إسرائيل فقط، وأيضا من الصراع العسكري، إلى الصراع السياسي، أو التعايش. وفي تلك الفترة، أيضا، باتت الولايات المتحدة، بمثابة القطب المهيمن دوليا وإقليميا، كقوة عظمى وحيدة، أو بين مجموعة أقطاب، مع تموضع إسرائيل كدولة تحظى بضمانة الغرب لأمنها وتفوقها من مختلف النواحي.

إضافة إلى كل ما تقدم، ربما يفيد التذكير هنا بأن الزخم الكبير الذي باتت تحظى به فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع، لا ينبغي له أن يحجب حقيقة أن فكرة هذه الدولة كانت متاحة فعلا قبل حرب حزيران/ يونيو 1967، أي طوال عقدين من النكبة، فيهما، وأن الحركة الوطنية الفلسطينية، التي كانت انطلقت قبل تلك الحرب، لم تطالب بإقامتها في الضفة، التي كانت تخضع للحكم الأردني، والقطاع الذي كان يخضع للإدارة المصرية، الأمر الذي يبين حجم الأثمان والآلام والمعاناة التي دفعت في هذا الاتجاه، ويبين مدى قصور السياسات العربية التي تحكمت بهذا الموضوع، والذي أفاد إسرائيل[2].

الحقبة الأولى.. التمركز حول التحرير

شهد مشروع الدولة الفلسطينية، في غضون ستة عقود من عمر الحركة الوطنية الفلسطينية، العديد من العثرات، والتحولات، والاعتراضات، ما يمكن ملاحظته في الآتي:

الحقبة الأولى، وتلك يمكن تعيينها في العقد الأول من تاريخ نشوء منظمة التحرير الفلسطينية (1964ـ 1974)، والفصائل الفلسطينية، بخاصة حركة «فتح»، ففي تلك المرحلة تم تحديد الهدف بـ «تحرير فلسطين»، ورفض كل مشاريع الكيانية الفلسطينية، أو مشاريع التسوية، التي لا تتطابق مع ذلك الهدف. وقد يفيد لفت الانتباه هنا إلى أن هذه الحقبة يتوجب تقسيمها إلى مرحلتين متمايزتين، قبل هيمنة الفصائل على المنظمة (1964 - 1969)، وبعدها (1969 -1974)، وأيضا، قبل احتلال إسرائيل للضفة وقطاع غزة (1967)، وبعدها.

وكانت الحركة الوطنية الفلسطينية، التي تأسّست (1965)، نشأت على هدف «التحرير»، ورفض كل الحلول البديلة عن ذلك، باعتبارها حلولا تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، وشمل ذلك الرفض قرار «تقسيم فلسطين» عام (1947)، ورفض الاعتراف بإسرائيل، وكان هدف التحرير في الفكر السياسي الفلسطيني،

آنذاك، يشتمل على حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية من النهر إلى البحر.

هكذا تأسّست منظمة التحرير الفلسطينية على «الميثاق القومي الفلسطيني»، الذي نصّ على هدف «التحرير»، وأن «فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني»... وأنها «بحدودها... في عهد الانتداب وحدة إقليمية لا تتجزأ»... وأن «الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه»... وأن «الشعب العربي الفلسطيني، معبّراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة، يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها.»... وأن «تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام إسرائيل باطل من أساسه، مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقّه الطبيعي في وطنه». وفي الحقيقة فإن تلك المبادئ ظلت هي المتحكمة، في الفكر السياسي الفلسطيني، كما تمثلت في مجمل قرارات دورات المجلس الوطني الفلسطيني، في المرحلتين المذكورتين (من الدورة الأولى إلى الدورة 11).

بيد أن ما يجب ملاحظته، في تلك الحقبة، هو حصول تغير جوهري في التفكير السياسي الفلسطيني، نتيجة التداعيات الناجمة عن حرب 1967، وبعد هيمنة الفصائل على المنظمة، إذ تم تغيير «الميثاق «القومي»، الذي بات اسمه «الميثاق الوطني»، نتيجة تبلور فكرة الكيانية الفلسطينية المستقلة، بحذف المادة (24) من «الميثاق القومي»، وعدم تضمينها في «الميثاق الوطني»، وهي كانت تنص على الآتي: «لا تمارس المنظمة أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية (التي كانت ضمت إلى المملكة الأردنية الهاشمية)، ولا قطاع غزة (التي كانت تدار من قبل مصر) ولا منطقة الحمّة (التي كانت تحت سيطرة سوريا)، وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية.»

وفي النتيجة فإن المادة المذكورة كانت تشكل ثغرة كبيرة في التفكير السياسي الفلسطيني، ونقصاً فادحاً، في "الميثاق القومي"، عبرت عن تخلّي الفلسطينيين عن حقهم ومسؤوليتهم عن أرضهم، بتركها للأنظمة المعنية، أي أن الفكر السياسي الفلسطيني لم يكن يتضمن بعدا كيانيا في بداياته، أو لم يكن ناضجا لهذه النقلة في بداياته. وفي ذلك، فإن الحركة الوطنية الفلسطينية، آنذاك، حرمت من ممارسة أي نوع من السيادة في الضفة والقطاع

(قبل احتلالهما عام 1967). كما قدمنا، على الرغم من قيام منظمة التحرير بقرار من القمة العربية (1964)، إذ حصر النظام العربي الرسمي، حينها، مهمة المنظمة بالعمل من أجل تحرير فلسطين، وتعبئة شعبها من أجل ذلك.

ومن جانب آخر، فإن تلك الحركة، التي نشأت وصعدت في الخارج (خارج أرضها ومجتمعها)، وجدت نفسها مضطرّة للخضوع، أو للتكيّف، مع الشرط الرسمي العربي؛ على اختلاف وتباين هذا الشرط بحسب كل بلد وسياساته وتوظيفاته.

ففي تلك الظروف الصعبة والاستثنائية، ما كان بإمكان الفلسطينيين توليد حركة سياسية مستقلة، ولا تخليق وطنيتهم الخاصة، بحكم التجاذبات والتداخلات مع الواقع العربي السائد، بتنافساته ومزايداته. وفي مثل تلك الظروف، أيضا، ما كان بإمكان الحركة الوطنية الفلسطينية أن تعتمد على شعبها، بحكم غياب الحقل الاقتصادي/ الإنتاجي المستقل، بقدر اعتمادها على المعونات الخارجية.

بيد أن الحركة الوطنية الفلسطينية تجاوزت تلك الثغرة في «الميثاق الوطني»[3]، لكن بعد فوات الأوان، أي بعد احتلال إسرائيل للضفة وغزة، وبحكم تمتّع الحركة الوطنية الفلسطينية بهامش أوسع، بعد أن غدا الكفاح المسلح الفلسطيني، بمثابة حاجة لبعض الأنظمة للتغطية على الهزيمة، إذ تمت في تلك المناخات إضافة مادتين جديدتين، أولا، في مضامين تعكس صعود المقاومة الفلسطينية، وتعزز الفكرة الكيانية والوطنية عند الفلسطينيين. وثانيا، في تأكيد «الميثاق الوطني» على «رفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية»، وأن «الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه، ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته، ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه. وكانت تلك البذرة الأولى لفكرة الكيانية الفلسطينية المستقلة.

في ذات السياق، فقد تم شطب مادة في «الميثاق القومي» تعتبر أن «فلسطين وطن عربي تجمعه روابطه القومية العربية بسائر الأقطار العربية التي تؤلف معها الوطن العربي الكبير»، وذلك تأثراً بمناخات المرحلة القومية الناصرية وقتها، بحيث تم تغييرها في "الميثاق الوطني" بالآتي: «فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني، وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية»، بحيث عكست في ذلك تعزّز إدراك

الفلسطينيين لهويتهم الوطنية، ولخصوصية دورهم في مواجهة محاولات التغييب الإسرائيلية، دون أن يتناقض ذلك مع كونهم جزءاً من الأمة العربية.

ما بعد التحرير والدولة الديمقراطية

يسجّل لتلك المرحلة أن الفكر السياسي الفلسطيني شرّع فكرة الدولة الواحدة الديمقراطية العلمانية في فلسطين من النهر إلى البحر، التي ظهرت في أواخر الستينيات، في بعض التصريحات والبيانات، وبعض مقررات دورات المجلس الوطني الفلسطيني.

ومعنى ذلك أن تلك الفكرة لم تطرح في بدايات انطلاقة الحركة الوطنية الفلسطينية، باعتبار أنها كانت تركز على التحرير، ورفض وجود إسرائيل، وعدم الاعتراف بها، وبالمجتمع الإسرائيلي، باعتبار أن أي مقاربة بهذا الاتجاه قد تثير الشبهات، وقد توحي بإضفاء الشرعية على إقامتها على حساب الحقوق الوطنية والتاريخية لشعب فلسطين. ولعل الفقرة الوحيدة التي جاءت في هذا الإطار، هي ما تضمنه ميثاق المنظمة «القومي» باعتبار «اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها، يعتبرون فلسطينيين» (المادة السادسة).

وفي الواقع، فإن تصاعد المقاومة الفلسطينية، وانفتاحها على الأفكار اليسارية والتقدمية، التي كانت سائدة في الستينيات والسبعينيات، وتوسّع عملها في مجال الرأي العام العالمي، وحاجتها لجلب التعاطف مع قضيتها، جعل من الضروري إدخال تغييرات على الفكر السياسي الفلسطيني، فيما يتعلق بالموقف من اليهود، والتمييز بينهم وبين الصهيونية، وبما يتعلق بتصور الحركة الوطنية الفلسطينية للمستقبل، وضرورة الانفتاح على القوى اليهودية غير الصهيونية، وتبني خيار "الدولة الواحدة" الديمقراطية العلمانية.

ولعل البداية أتت في نص قرار الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني (القاهرة، 1969)، بأن «هدف الكفاح الفلسطيني... إعادة الشعب الفلسطيني إلى وطنه، وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني بعيدة عن كل أنواع التمييز العنصري والتعصب الديني...». وفي الدورة السابعة (القاهرة 1970) تم إصدار قرار يعتبر أن «هدف النضال الفلسطيني هو تحرير فلسطين كاملة ضمن مجتمع يتعايش فيه جميع المواطنين بحقوق وواجبات

متساوية ضمن آمال الأمة العربية في الوحدة والتقدم». وقد تكرّر ذلك في الدورة الثامنة (القاهرة 1971)، بشكل لافت، وفق الآتي: «إن الكفاح الفلسطيني المسلح ليس كفاحاً عرقياً أو مذهبياً ضد اليهود. ولهذا، فإن دولة المستقبل في فلسطين المحررة من الاستعمار الصهيوني هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتمتع الراغبون في العيش بسلام فيها بنفس الحقوق والواجبات ضمن إطار مطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة.

وبدءاً من الدورة 13 للمجلس الوطني، أي بعد تبني «البرنامج المرحلي»، بدأت تطرح الأفكار بشأن العلاقات مع القوى اليهودية اللاصهيونية، إذ تم وقتها استصدار قرار يؤكد على «أهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية المناضلة داخل الوطن المحتل وخارجه ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة»[4]. وتم التعبير عن ذلك في الدورة 15 (دمشق 1981) بالآتي: «يؤكد المجلس الدور الإيجابي الذي تؤديه القوى الديمقراطية والتقدمية اليهودية المعادية للصهيونية عقيدة وممارسة في الوطن المحتل معترفة بمنظمة التحرير باعتبارها ممثلا شرعيا ووحيدا لشعبنا وبالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، فإنه يدين أي اتصال يجري مع الأطراف التي تنتهج الصهيونية عقيدة وممارسة»[5].

"فتح" وخيار الدولة الديمقراطية الواحدة

يفيد التأكيد هنا أن حركة «فتح»، التي طبعت التجربة الوطنية الفلسطينية بطابعها، كانت سباقة في تبني وطرح فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية الواحدة، فهي في مجمل خطاباتها وأدبياتها، كانت تركز على أن الكفاح الفلسطيني لا يستهدف اليهود، بوصفهم يهودا، وإنما هي تستهدف الصهاينة، وقد ظلت فكرة الدولة الديمقراطية في كل فلسطين تظهر في وثائق مؤتمراتها، وفي تصريحات قياداتها.

مثلاً، ورد في البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع للحركة (دمشق، 1980)، أنها تهدف إلى « إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني تحفظ لجميع المواطنين فيها حقوقهم الشرعية على أساس العدل والمساواة دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة[6].

وكانت كلمة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات من على منبر الأمم المتحدة (1974)، التي خاطب العالم من خلالها، عبرت بقوة عن ذلك، بقوله: «إن ثورتنا منذ البداية لا تقوم على أسس عرقية أو دينية عنصرية، وليست موجهة للإنسان اليهودي من حيث كونه إنساناً وإنما هي موجهة ضد العنصرية الصهيونية وضد العدوان. وبهذا المعنى فإن ثورتنا هي أيضاً من أجل الإنسان اليهودي. إننا نناضل من أجل أن يعيش اليهود والمسيحيون والمسلمون بمساواة في الحقوق والواجبات وبلا تمييز عنصري أو ديني... في ظل دولة واحدة ديمقراطية يعيش فيها المسيحي والمسلم في كنف المساواة والعدل والإخاء... إننا عندما نتحدث عن آمالنا المشتركة من أجل فلسطين الغد فنحن نشمل في تطلعاتنا كل اليهود الذين يعيشون الآن في فلسطين ويقبلون العيش معنا في سلام ودون تمييز على أرض فلسطين»[7].

ولعل المفكر المصري مصطفى الحسيني، الذي عمل لفترة في حركة «فتح»، أكثر من تحدث عن ذلك، في عديد من مقالاته، عن كيفية تبني الحركة لتلك الفكرة من البدايات، في أواخر العام 1968، إذ كان صاحب تلك الفكرة، مع كل من نبيل شعث، وحنا ميخائيل، وقد تبناها صلاح خلف (أبو إياد)، وتم إطلاقها في مؤتمر نصرة الشعوب العربية، الذي عقد في القاهرة أواخر العام المذكور، بمبادرة مشتركة من حركة عدم الانحياز، والمجلس العالمي للسلام، وذلك عبر كلمة ألقاها نبيل شعث، واستقبلت بطريقة لافتة في الأوساط الدولية، وحتى في الأوساط اليهودية[8].

رغم كل ما تقدم، فإن تلك الحمولة السياسية، بشأن الدولة الواحدة، لم تكن ناضجة أو راسخة في التفكير السياسي الفلسطيني، بقدر ما طرحت لشرعنة الحركة الوطنية الفلسطينية دوليا؛ إذ سرعان ما تراجعت لصالح هدف إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع.

الحقبة الثانية.. التحول نحو الدولة والبرنامج المرحلي

أتت الحقبة الثانية، في مسيرة تطور التفكير السياسي الكياني الفلسطيني، بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973، وبتأثير العلاقة مع الاتحاد السوفييتي، وهو ما تمثل بقبول التعاطي مع الجهود السياسية المتعلقة بالتسوية، بالتحول عن هدف التحرير إلى هدف إقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة (1967)، وذلك بدءاً من الدورة (12) للمجلس الوطني (القاهرة 1974)، وفق ما بات

يعرف ببرنامج «النقاط العشر (11) ثم «البرنامج المرحلي»، أو برنامج «الحرية والاستقلال»؛ وكلها تعبر عن ذات المضمون، ويتلخص بإقامة كيان سياسي في الضفة والقطاع المحتلين (1967)، أي في جزء من الأرض لجزء من الشعب، مع جزء من الحقوق الوطنية، كمحاولة للتعاطي مع الجهود السياسية العربية والدولية المتعلقة بالتسوية.

وفي حينه، ظهر رأيان رئيسيان، الأول اعتبر أن ما جرى هو بمثابة نكوص، أو تراجع، عن فكرة التحرير، التي بررت انطلاقة الحركة الوطنية الفلسطينية، بخاصة أنها انطلقت قبل احتلال الضفة والقطاع، في مقابل رأي آخر اعتبر أن هذا التحول هو دليل نضج في الحركة الوطنية الفلسطينية، وتعبير عن التحول من الإرادية والراديكالية إلى الواقعية في الفكر السياسي الفلسطيني.

وما يفترض لفت الانتباه إليه هنا أن هذا التحول خلق أول انشقاق في الوعي السياسي للفلسطينيين وحركتهم الوطنية، حتى إن حركة «فتح»، عانت من ذلك الانقسام، بدلالة عدم تبنيها «البرنامج المرحلي»، في مقررات المؤتمر الرابع لها (دمشق، 1980)، وفقط تم ذلك في المؤتمر الخامس للحركة (تونس، 1989)، أي الذي عقد بعد انتهاء الظاهرة الفلسطينية المسلحة في لبنان[9].

عموماً، فقد تضمن برنامج «النقاط العشر»، وقتها، تناقضات عديدة في مقدمته ونصوصه، إذ جاء فيه: «انطلاقاً من الميثاق الوطني، ومن الإيمان باستحالة إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة دون استعادة شعبنا لكامل حقوقه، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني»، يقرر:

- تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها.
- تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع لكيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني. (المسيرة الإشكالية والمتعرجة لفكرة الدولة الفلسطينية).
- إن أية خطوة تحريرية تتم، هي لمتابعة تحقيق إستراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية، المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.

عموما، فقد اتّضح فيما بعد أن هذه الصياغة الملتبسة، كانت للتورية، ولإسكات المعارضة، أو تهدئة مخاوفها، أو للالتفاف عليها، إذ إن مقررات دورات المجلس، من 21-13، باتت تنصّ صراحة على أن كفاح الفلسطينيين بات يهدف لاستعادة الحقوق الوطنية التي أضحت تتمثل بالعودة وتقرير المصير، وإقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني" (الدورة 13، القاهرة، 1977)، علما بأن «ترابه الوطني» باتت تعني الضفة والقطاع المحتلين (1967).

وفي الدورة 19 للمجلس الوطني (الجزائر 1988) الذي أطلق ما سمي «هجوم السلام الفلسطيني»، و«إعلان الاستقلال»[10]، فقد أكد المجلس «عزم منظمة التحرير... على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، وجوهره القضية الفلسطينية، في إطار ميثاق الأمم المتحدة، بما يضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير، وإقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني، ويضع ترتيبات الأمن والسلام لكل دول المنطقة، على قاعدة قراري مجلس الأمن رقم 242، 338، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ العام 1967 بما فيها القدس العربية، وإلغاء جميع إجراءات الإلحاق والضم، وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية منذ العام 1967، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن.

وحينها أعلن المجلس عن «تشكيل الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين»... وتفويض «المجلس المركزي واللجنة التنفيذية» بتشكيلها، وفي المحصلة فقد كلف المجلس "اللجنة التنفيذية.. بصلاحيات ومسؤوليات الحكومة المؤقتة، لحين إعلان تشكيل الحكومة، كما تم انتخاب ياسر عرفات رئيسا لدولة فلسطين."

ومن المهم ملاحظة أن التفكير السياسي الفلسطيني في تلك الحقبة كان يربط بشكل وثيق بين الحق بإقامة دولة مستقلة في الضفة والقطاع، مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي تم القطع معه لاحقا، بإعطاء أولوية لإقامة الدولة الفلسطينية، ولكيان السلطة، على حساب كيان المنظمة.

الحقبة الثالثة.. من حركة تحرر إلى سلطة

أما الحقبة الثالثة، والأعمق، في تطور، أو تحول، الفكر السياسي الفلسطيني،

فقد تمثلت بانتقال الحركة الوطنية الفلسطينية من كونها حركة تحرر وطني إلى سلطة، بعد عقد اتفاق أوسلو (1993)، مع إعطاء القيادة الفلسطينية أولوية لإقامة كيان سياسي فلسطيني، وعقد تسوية مع إسرائيل، من دون ضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ومن دون حل القضايا الأساسية للفلسطينيين التي تتضمن قضايا: اللاجئين، ومصير المستوطنات، والحدود، والقدس، والترتيبات الأمنية، ومن دون تحديد ماهية الحل النهائي، ومع تعزيز مكانة السلطة على حساب مكانة المنظمة التي تمثل كل الشعب الفلسطيني، وتعبر عن كل قضيته[11].

ولعل الفكرة الأساسية في تمييز هذا التحول، عن التحول الثاني، تكمن في اعتراف القيادة الفلسطينية بإسرائيل، من دون أي اشتراطات، باستثناء القضايا المطروحة على المفاوضات النهائية، وأيضا أن التحول الثاني ظل مجرد طرح سياسي، في حين أن التحول الثالث كانت له تجسيداته العملية في إنشاء كيان السلطة الفلسطينية، التي باتت كأنها هي مركز العمل الوطني الفلسطيني على حساب منظمة التحرير، التي كانت تعتبر بمثابة الكيان السياسي المعنوي، أو الرمزي، الذي يعبر عن الفلسطينيين جميعا وقضيتهم الكلية.

في المحصلة، أو في التجربة، فقد بدا اتفاق أوسلو (1993) بمثابة «فخ» للحركة الوطنية الفلسطينية، أو بمثابة قفص لطموحاتها الكيانية، إذ نشأ عن ذلك كيان سياسي محدود السيادة، وتحت سلطة الاحتلال، وفي حين تم تهميش منظمة التحرير، فإن مشروع الدولة الفلسطينية بات في حالة استعصاء، أو في حالة خنق، بسبب الوقائع التي خلقتها الحكومات الإسرائيلية، وخاصة حكومات نتنياهو، التي تتبنى عقيدة تقويض البعد الفلسطيني في أية تسوية، مع تكريس هيمنة إسرائيل من النهر إلى البحر، وتعزيز الاستيطان في الضفة، وفصل غزة عنها؛ وهو ما حصل مؤخرا في شكل حرب إبادة وحشية استهدفت فلسطينيي غزة طوال أكثر من عامين.

هكذا فإن قيام سلطة فلسطينية في الضفة والقطاع لم يخفّف من هذه المشكلة، كون تلك السلطة ما زالت في طور الترسيم، بواقع وجود سلطة الاحتلال، وعدم تحقيق الاستقلال الوطني بشكل ناجز، وأيضا بحكم تأزّم معنى الهوية الوطنية الفلسطينية ودلالاتها وحدودها.

عموماً، فقد عبرت توجهات المجلس الوطني في هذه الدورة الـ21، غزة، 1996، وهي أول دورة له تعقد في الداخل، بعد إقامة السلطة، عن هذه الحال، إذ نصت في أحد قراراتها على أن «بناء وترسيخ السلطة الوطنية الفلسطينية... هو المهمة الأولى والرئيسية لشعبنا الفلسطيني، ولمجموع القوى والفصائل والأحزاب المنضوية تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية.. إن نجاح الشعب الفلسطيني وقواه في بناء وترسيخ السلطة الوطنية هو الشرط الموضوعي والمسبق؛ لاستكمال مهمة إجلاء القوات الإسرائيلية واستكمال العمل لتعزيز الكيان الوطني الفلسطيني الوليد وتطويره، وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.. إن المجلس.. وفي ظل سلطتنا يؤكد على تركيز جهود الشعب الفلسطيني، وتجنيد إمكانياته وقدراته كلها في سبيل إزالة الاحتلال والاستيطان، وبناء السلطة وترسيخها على أساس احترام القانون والنظام؛ من أجل التعددية السياسية والطريق الديمقراطي»[12].

لكن التحول الأهم الذي أحدثته هذه الدورة كان في القرار المتعلق «بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بما يتناسب مع المرحلة والظروف السياسية التي يمر بها الشعب الفلسطيني وأمتنا العربية والعالم»، استناداً إلى "إعلان الاستقلال"، واتفاق أوسلو، الذي نشأت بموجبه السلطة، والذي نص على «إنهاء عقود من المواجهة والنزاع.. والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين». وقد صوت المجلس على تعديل الميثاق بموافقة 504 أصوات ومعارضة 54 صوتا وامتناع 14 عضواً عن التصويت.

بيد أن حصاد أوسلو، كان سيئا للفلسطينيين، إذ إن إسرائيل عملت، طوال تلك الفترة، على تقويض هذا الاتفاق، وتحجيم مكانة السلطة، وفي تلك المرحلة، أي منذ 1994، عبر مضاعفة الاستيطان في الضفة الغربية، وبناء جدار فاصل، وطرق التفافية، وأنفاق، ما أدى إلى تقطيع أوصال الضفة، وتغيير معالمها، الجغرافية والديمغرافية، وجعل الفلسطينيين في معازل، إضافة إلى ربط الضفة بشبكة من علاقات الاعتمادية على إسرائيل، في الماء والكهرباء والطاقة والتجارة والمصارف والمعابر وفي مختلف شؤون الإدارة، مع هيمنة أمنية، وإنشاء ميليشيات مسلحة للمستوطنين، في تكريس لواقع الاحتلال والضم والسيطرة المشددة.

أما قطاع غزة، فهو يشهد منذ أكثر من عامين حرب إبادة جماعية وحشية،

جعلته بمثابة منطقة خراب، غير صالحة للعيش، في محاولة من إسرائيل لفصله عن الضفة، والتخفّف من أكبر عدد من الفلسطينيين فيه.

وفي كل الأحوال، فإن هذه المرحلة، التي تشهد صعودا في شرعية الدولة الفلسطينية على الصعيدين العربي والدولي، تشهد على الأرض مسارا معاكسا، في توجه إسرائيل نحو معاودة احتلال الضفة والقطاع، وفرض السيادة عليهما، أو على 82 بالمئة من الضفة، مع شطب القطاع نهائيا من المعادلة، وحصر السلطة الفلسطينية، في 18٪ من أراضي الضفة، كسلطة حكم ذاتي، ولو باسم دولة، على الفلسطينيين في المدن الفلسطينية.

الآن، أو بعد اليوم التالي لحرب الإبادة في غزة، يقف الفلسطينيون إزاء حقبة جديدة، في تاريخهم الوجودي في الأرض الفلسطينية، من النهر إلى البحر، وفي تاريخ حركتهم الوطنية، وفي صورتهم كشعب في العالم، وأيضا في شكل علاقتهم الصراعية مع إسرائيل، ولعله من المبكر التكهن بطبيعة هذه المرحلة، لأن الأمر لا يتوقف، فقط، على ما يفعله الفلسطينيون، لتدارك المخاطر المحيقة بهم، كشعب، وكحركة وطنية، وإنما يتوقف ذلك، أيضا، على كيفية تموضع العالم العربي، وعلى ردة فعل العالم على حرب الإبادة الإسرائيلية، وبالطبع على التحولات القادمة في إسرائيل ذاتها.

الدولة الفلسطينية بين الوعد ومحددات الواقع

من مسارات التجربة الوطنية الفلسطينية، الصعبة والمعقدة، يمكننا ملاحظة أن التحولات التي اختبرتها، والتي عكست الاضطراب الحاصل في الفكر السياسي الفلسطيني، ناجمة عن تغير الظروف والمعطيات الفلسطينية والإسرائيلية والعربية والدولية، لغير صالح الحقوق الوطنية الفلسطينية، ما بين تناقضات كبيرة، بين الطموح والواقع، وبين العدالة والإمكانيات، وبين الحق والقدرة على استحقاقه.

مثلاً، في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات كانت التوجهات الفلسطينية السائدة تنص صراحة على رفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، كما كانت تدعو إلى صدّ «الدعوات المشبوهة لإنشاء كيان فلسطيني مزيف... في الأراضي المحتلة، بعد عدوان 5 يونيو»، باعتبار أن ذلك يعطي «الشرعية والديمومة لدولة إسرائيل، الأمر الذي يتناقض كلياً مع حق الشعب العربي

الفلسطيني في كامل وطنه فلسطين... هذا بالإضافة إلى خلق إدارة عربية فلسطينية عميلة في الأراضي المحتلة بعد 5 يونيو، تستند إليها إسرائيل في التصدي للثورة الفلسطينية»[13]. وبالتالي مواصلة «النضال ضد كل مشروعات التسوية التي تستهدف تصفية قضية شعبنا في تحرير وطنه، أو مسخ هذه القضية بمشروعات الكيانات أو الدولة الفلسطينية، على جزء من أرض فلسطين»[14].

بيد أن القيادة الفلسطينية ذهبت إلى عقد اتفاق أوسلو، وإقامة سلطة فلسطينية، بهدف إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، وهو ما أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الـ21 المنعقدة في رام الله (1996)[15]، ثم عاد وكررها في آخر دورة عقدها في (رام الله، 2018) التي وصل بها إلى حد مراجعة كل ما سبق، بتأكيده على أن «علاقة شعبنا ودولته مع إسرائيل، هي علاقة تقوم على الصراع بين شعبنا ودولته الواقعة تحت الاحتلال، وبين قوة الاحتلال، ويدعو إلى إعادة النظر في كافة الالتزامات المتعارضة مع ذلك... والهدف المباشر هو استقلال دولة فلسطين، ما يتطلب الانتقال من مرحلة سلطة الحكم الذاتي إلى مرحلة الدولة التي تناضل من أجل استقلالها، وبدء تجسيد سيادة دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من يونيو 1967»[16].

مع ذلك، أي مع كل تراجعات ومراجعات الفكر السياسي الفلسطيني، ومع كل التقديمات لنيل ثقة المجتمع الدولي، وثقة إسرائيل، فإن هذه تمضي في مصارعة الفلسطينيين على كل شبر في كل فلسطين، من النهر إلى البحر، وضمن ذلك، فهي في ظل حكومة نتنياهو- سموتريتش- بن غفير، تمضي في نهجها الرامي لتصفية أي بعد فلسطيني في التسوية، أو في الهندسة الإقليمية للمنطقة، بالوسائل السياسية والاقتصادية كما بالاستيطان، وبقوة السلاح.

ما يفترض ملاحظته، وإدراك تأثيراته في الاعتبار، أنه لم تكن للفلسطينيين أية تجربة كيانية سياسية مستقلة في تاريخهم، قبل نشوء الكيان الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة، أما في شأن اعتبار منظمة التحرير بمثابة كيان سياسي لهم فهي كذلك حقاً، لكن من دون ممارسة أي شكل من أشكال السيادة في إقليم معيّن، ومن دون أية مؤسسات تدير مجتمعات الفلسطينيين في الداخل والخارج.

لذا فإن مشكلة الحركة الوطنية المعاصرة للفلسطينيين لا تنبع فقط من افتقاد الكيان السياسي، كتجربة تاريخية، وإنما هي تنبع أيضا من افتقادها لحيّز جغرافي مستقل تمارس فيه نشاطاتها، وكذلك افتقاد شعبها للوحدة المجتمعية، وللمجتمع المستقل، والموارد الذاتية، إضافة إلى افتقادها المعطيات العربية والدولية المواتية لها. ومن تفحّص التجربة الكيانية الفلسطينية، كمنظمة وكسلطة، في الخارج والداخل، يمكن ببساطة ملاحظة أن علاقة هذه الحركة بمجتمعها ظلت محدودة، من جهة المشاركة والمؤسسات والتوسّطات السياسية والمدنية، وأنها كانت على الأغلب علاقة عاطفية ورمزية، لم تعرف حالاً من الانتظام السياسي/ المؤسّساتي، ولا النظام الانتخابي التمثيلي التداولي (جرت العملية الانتخابية مرتين في الضفة وغزة خلال 30 عاما).

ثمة عامل غاية في الأهمية يدخل في هذا الحساب وهو المتعلق بالإدراكات السياسية للحركة الفلسطينية، التي ركزت منذ قيامها على الأرض وعلى الكيان السياسي/ السلطة، من دون أن تعطي أهمية مناسبة للإنسان وللمجتمع، إذ كانت قاصرة من هذه الناحية؛ ما يفسر أن هذه الحركة لم تستطع إحداث أي تغييرات «ثورية» في المجتمع الفلسطيني، في نمط تفكيره وعلاقاته الداخلية وبناه الاجتماعية (كما هي الحال بالنسبة للأنظمة العربية السائدة).

يبقى من البديهي أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية، لا يعني أن هذه الدولة باتت قائمة، وإنما هذا يعني قانونيا أن هذه الدولة باتت تحت الاحتلال، مع لفت الانتباه إلى أن ذلك يخص جزءا من أرض الشعب الفلسطيني، أي الضفة والقطاع، وأن الأمر يتعلق بجزء من الفلسطينيين، في الأرض المحتلة (1967)، وليس الشعب الفلسطيني بمجمله، كما أن الأمر يتعلق بجزء من حقوق هذا الشعب، في دولة، من دون الحديث عن حق العودة للاجئين، إذ هذا ما تسمح به الظروف والمعطيات العربية والإقليمية والدولية في هذه اللحظة التاريخية.

جانب آخر يفترض توضيحه، وهو أن هذا الإنجاز، يحتاج بشكل خاص وملحّ إلى وضع فلسطيني، وعربي عموما، لاستثماره، ما يتطلب إعادة بناء المنظمة والسلطة والفصائل على أسس جديدة، بصوغ إستراتيجية سياسية وكفاحية واضحة، وجامعة، وممكنة تطابق بين الشعب والأرض والقضية والرواية التاريخية، وتأخذ في اعتبارها خيارات كفاحية مناسبة، ومستدامة، ويمكن استثمارها في

إنجازات سياسية، وفقاً للمعطيات العربية والدولية والإسرائيلية.

الملاحظة الأخرى هنا أن هذا التطور الحاصل في أعلى مؤسسة أممية، يكرر، أو يعزز، الصورة التي شهدها العالم، لدى صعود الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات إلى منبر الأمم المتحدة في نيويورك (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974)، مع كلماته الشهيرة: «جئتكم وغصن الزيتون في يدي والبندقية في اليد الأخرى»، الذي دشّن فيها ثاني إنجاز وطني تاريخي للشعب الفلسطيني (الإنجاز التاريخي الأول حصل بقرار مؤتمر القمة العربية في الرباط، في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1974)، إذ في هذين المحفلين تم الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، ما فتح المجال لتحول جديد في الفكر السياسي الفلسطيني، وفي مسيرة كفاح شعب فلسطين، في ظل المعطيات الدولية والإقليمية والعربية آنذاك.

على ذلك، سيظل هدف الدولة الفلسطينية مشروعا في برنامج القيادة الفلسطينية، وفي الأجندة الدولية، لكن ذلك سيبقى في حالته كمشروع، على الأقل في المدى المنظور، مع ذلك يفترض إيجاد أو تبني خيارات وطنية أخرى، موازية، يفضل أن تنبني على المطابقة بين الشعب والأرض والقضية، وفقا لقيمتي الحقيقة والعدالة، وعلى إيجاد مشتركات مع القوى اليهودية غير الصهيونية، أي المعادية للاستعمار والعنصرية.

أطوار محاولات الكيانية الفلسطينية

كل ما تقدم يحثّ على إجراء مراجعة تاريخية لأطوار فكرة الكيانية السياسية الفلسطينية، لا سيما أن الفلسطينيين عرفوا في تاريخهم الحديث عدداً من المحاولات، والتشكيلات الكيانية، قبل النكبة (1948) وبعدها، دون إنجاز أي منها، ما يؤكد صعوبة وتعقيدات وفرادة هذه المسألة، بحكم خصوصية، ومحددات، الحالة الفلسطينية، الناجمة عن اصطدامها بالمشروع الصهيوني، كمشروع استعمار استيطاني وعنصري، إحلالي واقتلاعي. على ذلك، ربما يفيد، في هذا الإطار، لفت الانتباه إلى المسائل المهمة الآتية:

- لم يحظ الفلسطينيون بأية تجربة كيانية سياسية مستقلة في تاريخهم، قبل نشوء كيان السلطة في الضفة وغزة (1994)، وفقاً لمحددات اتفاق «أوسلو» (1993).

- أدت النكبة، وولادة مشكلة اللاجئين (1948)، إلى كسر الوحدة المجتمعية للشعب الفلسطيني، وتجزئته، وتاليا حرمانه التطور المستقل، في حيّز أو إقليم، جغرافي، نتيجة خضوعه لسلطات متعددة ومختلفة.

- بسبب أوضاعه الخاصة، وحرمانه الاستقلالية، وافتقاده للموارد، وخضوعه لمحددات الشرطين العربي والدولي، فقد ظل العامل الخارجي، بمثابة عامل مقرر في الشأن الفلسطيني.

- فيما يخصّ اعتبار منظمة التحرير بمثابة كيان سياسي، مع ملاحظة أنها لم تمارس أي شكل من أشكال السيادة في إقليم متعيّن، ولم يقدر لها بناء أية مؤسسات لإدارة مجتمعات الفلسطينيين في الداخل والخارج؛ علما أن تجربة الضفة وغزة تتعلق بالسلطة.

محاولات كيانية قبل النكبة

قبل النكبة، لم يستطع الشعب الفلسطيني توليد أشكال كيانية له، بسبب السياسات التي انتهجتها سلطة الانتداب البريطاني، صاحبة «وعد بلفور»، القاضي بإنشاء «وطن قومي» لليهود في فلسطين، رغم أنها سمحت بذلك للحركة الصهيونية، بحيث تمكنت تلك الفترة من إنشاء الكيانات التي أسست لإقامة إسرائيل (الوكالة اليهودية، الصندوق القومي اليهودي، الهاجاناة والمنظمات العسكرية الأخرى، «الهستدروت»).

أيضا، فإن وضع الشعب الفلسطيني، آنذاك، أي مستوى تطوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، لم يكن يتيح إقامة أحزاب، أو كيانات، سياسية بمعنى الكلمة، إذ ظل كفاحه الوطني في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، يجري في إطار «الجمعيات الإسلامية- المسيحية»، ويعتمد تشكيلات أهلية، على الأغلب. العامل الآخر يتعلق بتنازع الوعي الكياني للفلسطينيين بين الوطنية الناشئة، وبين الانتماء لأمة أكبر، باعتبار فلسطين جزءا من سوريا الكبرى، ومن بلاد الشام، ومن الأمة العربية. وبالطبع فقد فاقم من هذين الاعتبارين الانقسام السياسي بين الفلسطينيين، بين تياري الحسينية، نسبة للحاج أمين الحسيني مفتي القدس، والنشاشيبية، نسبة لراغب النشاشيبي رئيس بلدية القدس، وزعيم «حزب الدفاع»[17].

في تلك الفترة، كانت ثمة محاولات كيانية لم يكتب لها النجاح، أو لم

تكتمل، تأتي في مقدمتها محاولة سلطات الانتداب البريطاني إقامة نوع من تمثيل للفلسطينيين، وفقا لما عرف بـ «الكتاب الأبيض» (العام 1939)، الذي أتى في أعقاب ثورة استمرت ثلاثة أعوام، وتضمن وجود فترة انتقالية قبل الانتقال إلى الدولة المستقلة في غضون عشر سنوات، يتزايد خلالها نصيب أهالي البلاد في الحكم، وتنمو فيها روح التفاهم والتعاون بين العرب واليهود، وتشكيل هيئة تشريعية عند توفر الظروف، وبعد خمس سنوات من بدء استتباب الأمن والنظام في البلاد، تشكل هيئة من ممثلي أهالي فلسطين وحكومة جلالته لوضع دستور الدولة.

طبعا، لم يتم تنفيذ أي مما تقدم، بسبب التزام بريطانيا بدعم الوجود الصهيوني في فلسطين، وبسبب ضعف الحركة الوطنية الفلسطينية، بعد إجهاض الثورة المسلحة (1936-1939)، التي نجم عنها إعدام، أو نفي، أو اعتقال، شخصيات رئيسية في الحركة الوطنية الفلسطينية.

بعد ذلك جرت محاولة كيانية أخرى تمثلت بإصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا (رقم 181، 1947)، يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، مع مكانة دولية خاصة للقدس، وهي محاولة جوبهت بالرفض الفلسطيني والعربي، ومبادرة الميليشيات العسكرية الصهيونية للاستيلاء على أوسع مساحة من فلسطين، عقب انتهاء الانتداب البريطاني، والجدير ذكره أن نص القرار المذكور تضمن إنشاء هيئة وصاية دولية، وتشكيل هيئة إدارة فلسطينية مؤقتة، كما نص على الحدود والمواطنة والاتحاد الاقتصادي بين الدولتين[18].

بيد أن أهم محاولة كيانية قبل النكبة تمثلت بإصدار قرار من مؤتمر القمة العربية الأول (أنشاص/ مصر، أيار/ مايو 1946)، أي قبيل النكبة بعامين، دعا إلى استقلال فلسطين وتشكيل حكومة وطنيّة لحماية حقوق جميع المواطنين، بغض النظر عن العرق أو العقيدة، وقد لقي هذا القرار ترجمته، ولو جزئيا، بعد شهر، في اجتماع خاص عقدته «الجامعة العربية» في بلودان/ سوريا، عبر قرار صدر عنه قضى بتشكيل «الهيئة العربية العليا»، كقيادة لشعب فلسطين، برئاسة الحاج أمين الحسيني، كي تحل محل «اللجنة العربية العليا» (التي أعيد تأسيسها في تشرين الثاني/ نوفمبر 1945)، التي تعبر عن التيار الحسيني، و«الجبهة العربية العليا» (التي تأسست في أيار/ مايو 1946)، التي تعبر عن التيار النشاشيبي[19].

عموماً، فإن تلك الهيئة لم تفلح، بسبب ضعف بناها، وقلة مواردها، وهشاشة تجربتها، في تقليل المخاطر الناجمة عن إقامة إسرائيل، ولا تلك المتعلقة باقتلاع حوالي مليون فلسطيني وتحويلهم إلى لاجئين في الدول المجاورة. يستنتج من ذلك أن تلك الهيئة لم تتشكل نتيجة توافق الأحزاب الفلسطينية، التي كانت سائدة حينها (العربي والدفاع والاستقلال والإصلاح والكتلة الوطنية والشباب)، أو نتيجة للتطور السياسي في المجتمع الفلسطيني، بقدر ما نشأت نتيجة التدخلات والضغوطات العربية التي استطاعت وضع حد لخلافات الفلسطينيين وانقسامهم إبان ثورة 1936.

محاولات كيانية بعد النكبة

في تلك الظروف الصعبة للفلسطينيين، استطاع المجتمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين استكمال تشكيل بنى دولته لإعلانها رسميا عند انتهاء الانتداب، وهو ما حصل في 14 مايو/ أيار 1948، في حين لم تفلح جهود الحركة الوطنية الفلسطينية في تشكيل هيئات أو مؤسسات تسد الفراغ المؤسسي في المجتمع الفلسطيني.

فقط بعد النكبة، أي بعد إقامة إسرائيل، وولادة مشكلة اللاجئين، استطاعت «الهيئة العربية العليا» (سبتمبر/ أيلول 1948) «تشكيل حكومة عموم فلسطين» برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، وقد تم عقد مؤتمر لهذا الغرض، في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول 1948 في غزة برئاسة الحاج محمد أمين الحسيني، لتأكيد «شرعية الحكومة الجديدة»، كما قرر إعلان «استقلال فلسطين وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة»[20].

لكن هذه الحكومة لم تكتب لها الحياة، بسبب المداخلات العربية في الشأن الفلسطيني، وضمن ذلك ضم الضفة الغربية للأردن، بعد عقد مؤتمر أريحا (في ديسمبر/ كانون الأول 1948 يرأسه الشيخ محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل)، ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية.

وللعلم، فإن هذه الحكومة أصدرت حوالي 60 ألف جواز سفر فلسطيني بين عامي 1948-1961، وعملت في مجالات محدودة كالصحة والتعليم، لكنها لم تتمكن من بسط سيطرتها الفعلية على الأرض، في الضفة وغزة، وظلت ذات طابع شكلي حتى أواخر الخمسينيات، وتوفي رئيسها أحمد حلمي عبد الباقي عام 1963 في لبنان.

الملاحظ هنا أن النظام العربي، آنذاك، لم يمكّن الفلسطينيين من الحفاظ على كياناتهم السياسية، عبر حكومة تمثلهم، كما لم يمكنهم من إقامة دولة لهم في الضفة والقطاع، غير المحتلين، كما قدمنا، ما يبين الثمن الباهظ الذي دفعه الشعب الفلسطيني لقاء ذلك، لا سيما وهو يكافح منذ أكثر من نصف قرن من أجل إقامة دولة مستقلة له في تلك الأراضي.

والجدير ذكره هنا أن ثمة بنداً متضمناً في ملحق ميثاق جامعة الدول (1945) ينص على أنه «في ظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله». وهو ما تم تأكيده بقرار صادر عن الدورة الثالثة للجامعة (30/3/1946) الذي نص على أن «اختيار مندوبين عن فلسطين من حق المجلس وحده». وهذا يعني أن ثمة نوعاً من مرجعية في الوصاية على التمثيل الفلسطيني[21].

المحاولة الكيانية الثانية، بعد النكبة، تمثلت بتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية (1964)، ككيان سياسي للشعب الفلسطيني، يعبر عنه، ويقود كفاحه من أجل حقوقه. وهي نشأت، أيضا، بقرار من مؤتمر القمة العربية، ولعبت مصر دورا كبيرا في تشكيل لجنتها التنفيذية الأولى. وبعد استقالة أحمد الشقيري من رئاسة المنظمة، إثر حرب حزيران/ يونيو (1967)، وظهور العمل الفدائي، كان لمصر، وللمداخلات العربية دور كبير في التمهيد لصعود حركة «فتح»، بزعامة ياسر عرفات، وقيادتها للمنظمة؛ وصولا لاعتبار المنظمة بمثابة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في قمة الرباط (1974).

هكذا ورغم أن قمة الرباط أكدت، كما قدمنا، أن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين، ما يعني كفّ التدخل في الشأن الداخلي لهم، إلا أن هذا القرار الإشكالي، بقي موضع تنافس وتجاذب وتصارع، بين القيادة الرسمية الفلسطينية خصوصا، وبين بعض النظم العربية، كما بين أطراف النظام العربي.

ومن ذلك يمكن الاستنتاج بأن النظام الرسمي العربي هو أحد أهم مصادر الشرعية للحركة الوطنية الفلسطينية، إن لم يكن أهمها؛ إذ يصعب على أي طرف من أطرافها التحرك، أو التطور، بمعزل عن حصوله على هذا النوع من الشرعية. وينبثق من ذلك إدراك عدة مسائل مهمة تتمثل في:

- دور البعد الفلسطيني في تقرير الخيارات السياسية والكفاحية، التسوية والتحرير والمفاوضة والمقاومة، ليست مجرد خيار فلسطيني، على أهمية هذا البعد.

- أن مصارعة القيادة الفلسطينية على التمثيل لا جدوى عمليا منها، لأن مصدر الشرعية يأتي من النظام العربي السائد، مع الاحترام لـ «الشرعية الثورية»، التي انتهى زمنها، وللشرعية الانتخابية التي ظلت محصورة في الأراضي المحتلة (1967)، وتخضع لشروط محددة[22].

- بحكم عديد من المؤشرات، فإن الشرعية الفلسطينية ما عادت تقتصر على قبول النظام الرسمي العربي، وإنما باتت بحاجة معها إلى شرعية دولية، وحتى إنها فيما بعد، بخاصة بعد إقامة السلطة، باتت بحاجة إلى نوع من شرعية إسرائيلية أيضا.

على ذلك، فإن إقامة كيان السلطة الفلسطينية، بموجب اتفاق أوسلو (1993)، تمثل المرحلة الثالثة في محاولة إنشاء كيانية سياسية للفلسطينيين، في الضفة وغزة، تتميز هذه المرة، عن سابقاتها، بوجود إطارات مؤسسية على الأرض، وبنوع محدد من مظاهر السيادة، ولو تحت سلطة الاحتلال، وبقبول إسرائيلي، وهي محاولة حظيت باحتضان دولي وعربي أيضا. وهي محاولة تأسست على الاعتراف بوجود إسرائيل، وتأجيل حل القضايا الأساسية للفلسطينيين التي تتضمن قضايا: اللاجئين، ومصير المستوطنات، والحدود، والقدس، والترتيبات الأمنية، من دون تحديد ماهية الحل النهائي، ومع تعزيز مكانة السلطة على حساب مكانة المنظمة التي تمثل كل الشعب الفلسطيني، وتعبر عن كل قضيته، والتحول من حركة تحرر وطني إلى سلطة.

بيد أن كل تلك التقديمات لم تُرْضِ إسرائيل التي اشتغلت على تقويض اتفاق أوسلو جملة وتفصيلا، وإضعاف مكانة السلطة الفلسطينية، بهدف ترسيخ هيمنة إسرائيل على كل مناحي الحياة في الضفة الغربية، مع فرض الحصار على قطاع غزة، وتاليا شن حرب إبادة جماعية وحشية، ضد الفلسطينيين فيه، منذ أكثر من عامين، أي أن إسرائيل أجهضت هذه المحاولة، مع الأخذ بالاعتبار بعضا من المسؤولية التي تقع على القيادة الفلسطينية، أو قيادة السلطتين، في الضفة وغزة، سواء كنتيجة لافتقاد خيارات سياسية وكفاحية مناسبة، أو بسبب طريقة إدارة المجتمع الفلسطيني، كما بنتيجة الانقسام الذي

استنزف قدرا كبيرا من طاقات الفلسطينيين.

اللجنة الوطنية الفلسطينية لإدارة غزة

يمكن اعتبار تشكيل «اللجنة الوطنية الفلسطينية لإدارة قطاع غزة»[23]، بمثابة مرحلة رابعة من محاولات الكيانية الفلسطينية، علما أنها تحمل في مضامينها محاولة لتقويض فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، ووأد مكانة منظمة التحرير، كممثل لشعب فلسطين وقضيته.

فهذه اللجنة، التي يفترض أنها انتقالية، كمشروع كياني، وفقا لخطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، سابقة فريدة من نوعها في التاريخ السياسي المعاصر للفلسطينيين، بغض النظر عن تقييم تلك الخطوة، سلبا أو إيجابا، وضمن ذلك إمكان تحولها، إلى واقع دائم، بغرض تفتيت، وتذويب، قضية الشعب الفلسطيني، وإفقادها معناها التاريخي والسياسي والحقوقي، مع ما يتضمنه ذلك من وأد أي مسار باتجاه كيانية سياسية فلسطينية مستقلة.

وفي الواقع، فإن تلك الخطة تأسّست على تجهيل وجود الفلسطينيين كشعب، وتحويل قضيتهم إلى مجرد قضية عقارية، ونوع عمراني، وسكان يحتاجون المساعدة، باقتراحها تحويل غزة إلى «ريفيرا»، وإنشاء مناطق اقتصادية وسياحية في غزة، إضافة إلى أنها أتت كتغطية على حرب الإبادة الجماعية التي شنتها إسرائيل على الفلسطينيين، طوال عامين.

أيضا، ثمة مخاطر من تحول هذه الخطة إلى واقع دائم، إذ لم يعرف الفلسطينيون، في أي مرحلة من تاريخهم، ترتيبات مؤقتة لم تتحول إلى دائمة، من قضية اللاجئين (1948) إلى احتلال إسرائيل الضفة وغزة (1967)، وصولا حتى إلى «اتفاق أوسلو» (1993)، الذي لحظ في بنوده مرحلة مؤقتة من خمس سنوات، تفضي في نهايتها إلى تقرير المصير لفلسطينيي الضفة وغزة، لكنها تحولت إلى دائمة بعد أكثر من ثلاثة عقود، أي إلى الآن. في المحصلة، ثمة ملاحظات لا بد منها هنا:

- أن تشكيل هذه اللجنة يختلف عن تشكيل الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد (1991)، برئاسة حيدر عبد الشافي[24]، الذي طرح، في حينه، كمحاولة التفافية أمريكية لإضعاف منظمة التحرير، والضغط عليها، وابتزازها، بتمثيل بديل، ضمن وفد أردني.

- إن مهمة ذلك الوفد (ضمن الوفد الأردني الفلسطيني المشترك) كانت محددة بالوظيفة التفاوضية، أي لم تتشكل كهيئة لإدارة وضع على الأرض، كما هو حال اللجنة الحالية.

- لم يكن بالإمكان لأي طرف تخليق قيادة بديلة لزعامة ياسر عرفات، في حينه، لذا يخشى أنه في الظروف الحالية، وبعد حرب الإبادة في غزة، واستنزاف الفلسطينيين في الضفة، وهشاشة بنى السلطة، ربما بات الوضع، من وجهة النظر الأمريكية، مؤاتيا لذلك، بدلالة انعدام الخيارات، لا سيما أمام الفصيلين الرئيسيين، أي «فتح» و«حماس»، السلطتين في الضفة وغزة، إزاء خطة ترامب، وبدلالة حال الفراغ السياسي في الساحة الفلسطينية.

في المحصلة، فإن خطة ترامب، وتشكيل هذه اللجنة، أكدا على فكرة أن تمثيل الفلسطينيين بعد حرب غزة ليس كما قبلها، ولا سيما في شأن مستقبل التمثيل والكيانية والحركة الوطنية الفلسطينية، وبالطبع فإن تلك العبارة تشمل أيضا إسرائيل، وشكل العلاقات بينها وبين الأطراف العربية وطبيعة النظام الإقليمي.

هكذا تبين أن مشكلة الفلسطينيين بعد الحرب أنهم الطرف الأكثر ضعفا وتأثرا وخسارة، فهم في حالة نكبة غير مسبوقة، إذ تم تدمير مجتمعهم في غزة، وتجريف عمرانهم عبر التاريخ، وهما أمران لا يمكن تعويضهما في المدى المنظور، بخاصة مع وضع مليوني فلسطيني في حالة كارثية، بكل معنى الكلمة مع فقدانهم البيت وفرص العمل والموارد. هذا دون أن نتحدث عن محاولة إسرائيل خلق واقع يدفع مئات ألوف الغزيين للتشرد، بإخراجهم من غزة، بطريقة أو بأخرى.

في السياق ذاته، يمكن ملاحظة أن فلسطينيي الضفة الغربية باتوا في دائرة تهديدات خطيرة، في ظل السياسات التي تنتهجها إسرائيل، وسلوكيات المستوطنين المتطرفين العدوانية، الذين باتوا يشتغلون كميليشيا مسلحة برعاية الدولة، في حين تتآكل مكانة فلسطينيي 48 «المواطنين» في إسرائيل، في ظل سياسات حكومة اليمين القومي والديني المتطرف ضدهم، التي تسلبهم حقوقهم الفردية والجمعية، المدنية والوطنية.

أما وضع اللاجئين الفلسطينيين في الخارج، أي في بلدان اللجوء والشتات، فهم باتوا يفتقدون لكيان جامع لهم، بعد أن تم التركيز على السلطة في الضفة والقطاع، كما باتوا في حالة ضياع بعد كل ما تعرضوا له، في لبنان وسوريا والعراق، مع تهجير كتل كبيرة منهم مرة ثانية، إلى بلدان أجنبية، يفاقم من كل ذلك تآكل الفجوة بينهم وبين الحالات الفصائلية.

ملاحظات وتخوفات

ولعل ما يميز طرح مسألة الكيانية الفلسطينية في الظروف الحالية، قياسا بالظروف السابقة:

- التمثيل الفلسطيني اليوم، يفتقد للشرعية الثورية، التي كانت، كما يفتقد للشرعية التمثيلية- الانتخابية، علما أن مسألة التمثيل لم تعد تقتصر على الاستحواذ على شرعية شعبية فقط، وتلك أساسية طبعا، إذ كل الكيانات الفلسطينية السائدة منقوصة الشرعية، بعد تجربة عمرها قرابة ستة عقود، إذ إن شرعية تمثيل الفلسطينيين باتت تقتضي، أيضا، الاستحواذ على الاعتراف الدولي والعربي بالكيان الذي يفترض أن يمثلهم، وحدوده السياسية والجغرافية، أكثر مما كان عليه الأمر في منتصف السبعينيات.

- تبرز مسألة التمثيل، في هذه المرحلة، كواحدة من التداعيات الكارثية، الناجمة عن حرب غزة المدمرة، في حين تم سابقا انتزاع الاعتراف بالتمثيل لـ«المنظمة» بعد عشرة أعوام على انطلاق الحركة الوطنية الفلسطينية، وعلى خلفية نهوض فلسطيني، بينما الواقع اليوم مختلف، لذا فإن الأطراف الخارجية تبدو أكثر فاعلية في التقرير بهذا الأمر، بالقياس للفلسطينيين، وعلى حسابهم؛ ومن هنا تأتي المخاطر الناجمة عن خطة ترامب على وحدانية منظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وقضيته، وحقوقه.

- ما يفاقم من صعوبة التقرير في شأن التمثيل، حال الاختلاف والانقسام بين الكيانات السياسية الفلسطينية، وتحول الحركة الوطنية الفلسطينية من حركة تحرر وطني إلى «سلطة» (تحت الاحتلال)، وبحكم تهميش «منظمة التحرير» وانحسار دورها ومكانتها التمثيلية.

- تلعب إسرائيل دورا كبيرا، لم يكن متاحا لها من قبل، فالحركة الوطنية الفلسطينية باتت بمثابة «سلطة» في الضفة وغزة، لكن تحت سلطة إسرائيل، الأمنية والاقتصادية والإدارية، على الفلسطينيين من النهر إلى البحر. لذا فهي تتحكم في سيناريوهات، تتأسس على خلق واقع فصل بين الضفة وغزة، بمحاولة فرض إدارة إسرائيلية للقطاع، مع احتلال أو من دونه، أو الدفع بتشكيل حكومة مقربة منها- تكنوقراط، أو ذات طابع عشائري ومناطقي- كما يأتي ضمن ذلك سيناريو فرض قوات دولية أو عربية أو مختلطة. المهم الآن، يخشى أن الشرعية الفلسطينية برمتها باتت رهينة المداخلات الدولية والإقليمية والإسرائيلية، بعد عقود من الكفاح من أجل القرار الوطني الفلسطيني المستقل.

- على ذلك يمكن اعتبار هذه اللحظة الفلسطينية لحظة للمراجعة الحكيمة والمسؤولة، ولحظة لالتقاط الأنفاس، واستنباط الدروس، في الظروف الراهنة الصعبة، إذ لم يبق أمام الفلسطينيين، في ضعفهم وتشتتهم ونكبتهم الجديدة، إلا انتهاج السياسات التي ترسّخ وجودهم كشعب واحد، في الداخل والخارج، وتعزز صمودهم في أرضهم، وتمكنهم من صد سياسات إسرائيل إزاءهم، بالوسائل الممكنة والمتاحة، التي تفوّت عليها مسعاها تدمير مجتمعهم، أو إزاحتهم من أرضهم؛ فهذه مرحلة اللاخيارات، بعد كل الخيارات الخائبة أو الخاسرة.

المراجع :

1 صدر «إعلان نيويورك»، الخاص بالاعتراف بمشروعية إقامة دولة فلسطينية مستقلة، عن اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، يوم 12/9/2025، بأغلبية 142 صوتاً مقابل اعتراض 10 أعضاء وامتناع 12 دولة عن التصويت. والإعلان هو ثمرة مؤتمر دولي انعقد في الأمم المتحدة في يوليو/ تموز (2025) برئاسة مشتركة من المملكة العربية السعودية وفرنسا.

2 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، الميثاق القومي الفلسطيني، 28 أيار 1964، https://2u.pw/GwYioc

3 المرجع السابق.

4 وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، الدورة الثالثة عشرة (دورة الشهيد كمال جنبلاط)/ القاهرة، 22-12 آذار 1977، https://2u.pw/otIXb7

5 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، الدورة الخامسة عشرة، دمشق 19-11 نيسان 1981، https://2u.pw/otIXb7

6 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، برنامج حركة فتح في المؤتمر الرابع.

7 الموسوعة الفلسطينية، خطاب ياسر عرفات في الأمم المتحدة، نيويورك، 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974، https://2u.pw/IJIENN

8 لمزيد من الاطلاع، راجع:

— مصطفى الحسيني في: «نحو مؤتمر دستوري في فلسطين»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 37، شتاء 1997.

— «قصة يجب أن تروى، فكرة الدولة الواحدة»، «النهار»، 21/1/2004، أيضا، «غروب حل الدولتين»، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 76، خريف 2008.

9 ماجد كيالي: «فتح 50 عاما... قراءة في مآلات حركة وطنية»، ص 41 - 60، إصدار المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت/ عمان (2016).

10 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني، المجلس الوطني الفلسطيني «الدورة 19» الجزائر 15 نوفمبر 1988م، https://2u.pw/xjIjKn

11 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ- حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية 13/9/1993)، https://2u.pw/EyNHDE

12 مجلة الدراسات الفلسطينية، الدورة 21 للمجلس، تعديل الميثاق، لمزيد من الاطلاع فيصل حوراني: «المجلس الوطني الفلسطيني: دورة تعديل الميثاق»، العدد 27 - صيف 1996.

13 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، الدورة العاشرة الاستثنائية/ القاهرة، 4-6 1972، https://2u.pw/7B9BSW

14 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، الدورة الرابعة/ القاهرة، 10/7/1968 - 17/7/1968، https://2u.pw/q6H4Mw

15 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، الدورة الحادية والعشرون/25-22 نيسان1996، https://2u.pw/HjiEjC

16 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، الدورة الثالثة والعشرون «دورة القدس وحماية الشرعية الفلسطينية»/ رام الله 30 - 5 نيسان 2018، https://2u.pw/ilwaqZ

17 لمزيد من الاطلاع على هذه المرحلة في التاريخ الفلسطيني، يمكن مراجعة:

— عبد الوهاب الكيالي: «تاريخ فلسطين الحديث»، إصدار المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، عمان، 1990.

— إميل توما: «جذور القضية الفلسطينية»، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت 1973.

— كامل محمود خلة: «فلسطين والانتداب البريطاني 1939-1922»، مركز الأبحاث الفلسطيني 1974.

18 وليد الخالدي: «عودة إلى قرار التقسيم- 1947»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 33، شتاء 1998.

19 الموسوعة الفلسطينية، الهيئة العربية العليا، https://2u.pw/gAzwFC

20 لمزيد من الاطلاع راجع: محمد خالد الأزعر: «حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين»، دار الشروق، مصر، 1998.

21 ميثاق جامعة الدول العربية، المعاهدة التأسيسية للمنظمة، وُقع في القاهرة بتاريخ 22 مارس 1945

22 ماجد كيالي، في الصراع على «منظمة التحرير»، موقع المجلة، 22 فبراير 2025، https://2u.pw/Ss8vzT

23 وزارة الخارجية الأمريكية، خطة الرئيس دونالد ترامب الشاملة لإنهاء النزاع في غزة.

24 الموسوعة الفلسطينية، مؤتمر مدريد للسلام/ 1991، https://2u.pw/67rTLS